14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
عرب وعالم 11
الثلاثاء 31 ديسمبر 2013م العدد 15953

تراجع المخاوف من «حمام دم» بجنوب السودان

■ جوبا / متابعات :

تراجعت المخاوف في جنوب السودان من سقوط مزيد من القتلى بعد أن أوقفت الميليشيات التي تقول جوبا إن رياك مشار النائب السابق للرئيس حشدها لمهاجمة الحكومة في ولاية جونقلي شرقي البلاد. وقد أثار تقدم تلك الميليشيات في وقت سابق مخاوف الأمم المتحدة من «حمام دم».

وقال المتحدث باسم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مايكل ماكوي «حسب مصادرنا فإن زعماء قبائل اللو والنوير تمكنوا من إقناع الشباب الذين عاد معظمهم إلى ديارهم» موضحا «لذلك يبدو أن الأوضاع في طريقها للهدوء إلا إذا حدثت تعبئة جديدة». وأضاف «لا نريد خسارة المزيد من الأرواح».

وتتهم جوبا منذ السبت رياك مشار بحشد 25 ألف شاب من قبائل النوير من عناصر مليشيا «الجيش الأبيض» المعروفة بوحشيتها في هذا البلد.

وقال المتحدث باسم حكومة الجنوب مايكل ماكوي لوكالة الصحافة الفرنسية إن «رياك يجند شبابه من قبائل النوير، بأعداد تصل إلى 25 ألفا ويريد استخدامهم لمهاجمة الحكومة» في ولاية جونقلي (شرق).

ولم ينف موسى رواي المتحدث باسم المتمردين وجود قوات معادية للحكومة في الولاية، لكنه أكد أنهم ليسوا من أبناء قبيلة النوير يحشدهم مشار وإنما جنود في الجيش قرروا طوعا حمل السلاح ضد الحكومة.

وكان جوزيف كونتريراس المتحدث باسم قوة الأمم المتحدة في جنوب السودان قال في وقت سابق الأحد إن «الأمم المتحدة شديدة القلق إزاء المعلومات التي تفيد بأن عددا كبيرا من الشبان المسلحين يتقدمون على الأرجح نحو مدينة بور عاصمة ولاية جونقلي».

وأضاف «يمكن أن يشنوا هجومهم في أي وقت. نحن في حال استنفار لحماية المدنيين».

ومجرد ذكر اسم «الجيش الأبيض» الذي يطلق على هذه المجموعات المسلحة، يعيد إلى الأذهان سنوات الرعب والمجازر التي وقعت في جنوب السودان. فقد قاتلت هذه المجموعات إلى جانب مشار في التسعينيات أثناء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب قبل انفصال جنوب السودان في يوليو 2011.

■ أكتظاظ المشافي في جنوب السودان

وفي نهاية العام 2011 ومطلع العام 2012 واجهت هذه المجموعات في جونقلي قبيلة أخرى هي قبيلة المورلي مما أدى إلى معارك دامية بسبب خلافات حول سرقة ماشية.

وتأتي هذه الاتهامات بينما ناشد قادة منظمة الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا (إيغاد) الجمعة الرئيس سلفا كير ميارديت ومشار وقف القتال والدخول في مفاوضات قبل 31 ديسمبر الجاري.

ووافق الرئيس كير وخصمه مشار على مبدأ التفاوض، ولكن من دون تحديد موعد فتعثرت الوساطة.

ويطالب مشار برحيل كير عن السلطة، مشترطا لوقف إطلاق النار إطلاق معتقلين من أنصاره وحلفائه لدى فريق كير.

غير أن المتحدث باسم حكومة الجنوب مايكل ماكوي أعلن أن الحكومة لن تفرج سوى عن ثمانية من المعتقلين الـ11 وفقط عندما يعلن مشار موافقته على وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات بين الطرفين.

من جهته قال الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بمنطقة القرن الأفريقي أليكس روندوس إن زعماء جنوب السودان يجب أن يتحملوا مسؤوليتهم ويجتمعوا لإجراء محادثات من دون شروط.

وفي الجانب الإنساني، ذكرت أنباء واردة من جوبا أن مستشفيات المدينة تعج بجرحى الاشتباكات والمعارك من المدنيين والعسكريين، ويشتكي الأطباء فيها من قلة الأسرة والدواء. وقد خلفت المعارك آلاف القتلى وفق الأمم المتحدة حتى الآن.

وكانت طلائع القوات الإضافية لقوات حفظ السلام الأممية وصلت الجمعة إلى جنوب السودان، بعد أن وافق مجلس الأمن الدولي الثلاثاء الماضي على زيادة عدد قوات حفظ السلام هناك لتصبح 12500 جندي و1323 شرطيا.

وقالت الأمم المتحدة إن قرابة 122 ألف مدني نزحوا عن ديارهم جراء الاشتباكات بينهم 63 ألفا لجؤوا إلى القواعد الأممية.

ويشهد جنوب السودان معارك ضارية منذ 15 ديسمبر بعد اتهام الرئيس سلفا كير -الذي ينتمي إلى قبيلة الدينكا- نائبه السابق مشار -الذي ينتمي لقبيلة النوير- بتدبير محاولة انقلاب.

الرئيس الفرنسي: نثمن جهود السعودية لمكافحة المتطرفين بسوريا

■ الرياض / متابعات :

قال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في مؤتمر صحافي بعد مباحثاته مع العاهل السعودي في الرياض، إننا «لن نقوم برفع العقوبات عن إيران إلا بعد تأكدنا من التزام طهران باتفاق جنيف». وأشاد هولاند بحكمة الملك عبدالله حيث لديه رؤية ويريد إيجاد حلول لجميع الأزمات المطروحة في الساحة، لاسيما سوريا ولبنان.

وبخصوص الملف السوري، قال هولاند إن فرنسا تعمل على إنجاح مرحلة انتقالية، مؤكداً بقوله «نحن ندعم الائتلاف السوري، ونحن نعرف ما قامت به السعودية لمحاربة المتطرفين هناك»، معتبرا أن «المخرج من الأزمة السورية الحالية يكون عبر مرحلة انتقالية».

وقال هولاند إن «فرنسا والسعودية تعلمان أن الأسد استخدم السلاح الكيمياوي في سوريا»، مطالباً بـ«إنهاء الأزمة السورية بسبب تداعياتها على لبنان والمنطقة برمتها».

وأوضح هولاند بخصوص ملف الأزمة السورية، أن «جنيف 2 ضروري من أجل التوصل إلى نتائج للأزمة السورية».

محلياً، قال الرئيس الفرنسي إن زيارته إلى السعودية تشمل الملفات السياسية إضافة إلى الشأن الاقتصادي، وأكد أن «التعاون الدفاعي مع السعودية هدفه استقرار المنطقة وليس موجها ضد أحد».

وأوضح الرئيس الفرنسي: قائلا «لدينا شراكة عسكرية وتعاون مشترك دائم مع السعودية، وقد اتفقنا على زيادة التعاون الاقتصادي مع المملكة».

وبشأن الوضع في مصر ولبنان، قال هولاند «نحن ندعم خارطة الطريق الانتقالية في مصر، ولدينا موقف مشترك مع الرياض حول وحدة واستقلال لبنان».

وفي سياق ذي صلة، أعلن الرئيس اللبناني ميشال سليمان أن السعودية قدمت دعماً هو الأكبر للجيش في تاريخ لبنان بمبلغ 3 مليارات دولار، مشيراً إلى أن فرنسا ستكون المصدر الذي سيعتمد عليه لبنان في شراء السلاح.

وقال سليمان في كلمة متلفزة: «لديّ أمل بأن تتعاطى السلطات الفرنسية مع هذه المبادرة السعودية بشكل فعّال من حيث تسهيل بيع الأسلحة»، مشيراً إلى أن هذا الدعم هو الأكبر في تاريخ الجيش اللبناني.

وأكد مشيل سليمان أن هذه المساعدة السعودية تهدف في جوهرها لمساعدة لبنان على التوحد، مؤكداً أن لبنان سيوفر الشروط اللازمة لإنجاحها، بالتزامن مع تشكيل حكومة وطنية في أقرب الآجال تحقق تطلعات الشعب اللبناني.

وصرّح الرئيس اللبناني بأن ما يصبو إليه هو مصلحة لبنان العليا، «وهذا ما أكدت عليه في المحافل الدولية»، مجدداً دعوته للشعب إلى التكاتف مع مؤسسات الدولة ومع الجيش الوطني، موجها الشكر للمؤسسة العسكرية على جهودها المبذولة للحفاظ وصون التراب اللبناني.

وختم حديثه بتوجيه الشكر إلى العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز لدوره البناء تجاه لبنان.

■ الملك عبدالله خلال لقائه الرئيس الفرنسي

وتعليقا على الموضوع، قال الكاتب الصحافي طوني فرانسيس، إن مساعدة السعودية تلك ترمي للحفاظ على مقدرات الدولة اللبنانية ووحدتها، لافتا إلى أنه من الصعب على أي طرف في لبنان رفض الهبة السعودية غير المشروطة.

ووصف فرانسيس، في اتصال هاتفي مع العربية، مساعدة الرياض بأنها «مساعدة سياسية أيضا، فلبنان في حاجة إلى دعم جديد، ولا أعتقد أنها تزيد من الانقسام، لكون المعارضين لنهج المملكة المعتدل صوب لبنان، لن يغيروا موقفهم».

مباحثات روضة خريم

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قد استقبل في روضة خريم الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند والوفد المرافق له.

وترأس الملك عبدالله مع الرئيس هولاند جلسة مباحثات جرى فيها بحث آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين في جميع المجالات، كما بحث الجانبان مجمل الأحداث والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدين الصديقين منها.

قوات المالكي تقتحم ساحة اعتصام محافظة (الأنبار) وترفع الخيام

■ بغداد / متابعات :

أفادت الأنباء من العاصمة العراقية بغداد باقتحام القوات العراقية والصحوات مدعومة من الشرطة المحلية في الأنبار ساحة الاعتصام بمدينة الرمادي التي يتجمع فيها شيوخ وعشائر المنطقة اعتراضا على اعتقال النائب أحمد العلواني.

ونشبت اشتباكات بين الشرطة العراقية ومسلحين في منطقة البو فراج قرب ساحة الاعتصام. وأفادت وكالة «فرانس برس» بوقوع قتيل إثر هذه الاشتباكات.

وأوضحت أن اقتحام ساحة الاعتصام تم من محورين بهدف إزالة خيم الاعتصام، مشيراً إلى أن الاتصالات الهاتفية مقطوعة حالياً في محافظة الأنبار.

وقال المتحدث باسم قوات رئيس الوزراء المالكي، الفريق محمد العسكري، إن قرار دخول ساحة الاعتصام وإزالة الخيم جاء بعد أن تأكد للحكومة أن الساحة تحولت إلى «ساحة للإرهابيين» وأنها تضم عناصر من القاعدة مندسة بين المتظاهرين، حسب قوله.

وفي سياق متصل، تحدث الأنباء عن التحاق «ميليشيات مسلحة تلقت تدريبات شرق العراق»، فجر أمس، بقوات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في الأنبار.

يأتي اقتحام الاعتصام قبل انتهاء المهلة التي أعلنتها العشائر للإفراج عن العلواني، حيث كان شيوخ العشائر في المقابل قد طالبوا بسحب الجيش من المدن في فترة أقصاها 72 ساعة والإفراج الفوري عن النائب العلواني، مهددين بالعودة للتظاهر في الشوارع.

أما وزير الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي فكان قد اقترح إطلاق سراح النائب العراقي أحمد العلواني مقابل فض الاعتصامات في الرمادي.

من ناحيته وصف تكتّل «ائتلاف الوطنية»، بزعامة رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي، ما يحدث في الأنبار والمناطق الأخرى من العراق بأنه «خلط متعمد للأوراق ما بين أهالي الأنبار وعشائرها والشخصيات الوطنية التي خرجت في اعتصام سلمي ومطلبي كفله دستور العراق، وما بين تنظيم القاعدة الإرهابي».

وتحدث الائتلاف في بيانه عن وجود «حملة شرسة تستهدف وحدة العراق وتماسكه وحرية الاعتصام التي كفلها الدستور، ومحاولة جديدة لتكميم الأفواه وخلق جمهورية الرعب الثانية».

وتابع البيان: «بدلا من الاستجابة للمطالب المشروعة للمتظاهرين السلميين، والتي انطلقت شرارتها في أوائل عام 2011 في ساحة التحرير ببغداد، وامتدت لكل محافظات العراق، تعاملت الحكومة معها بقساوة وإجحاف تارة، وبتسويف المطالب تارة أخرى من خلال تشكيل لجان لم تقدم شيئا من العدالة المنشودة».

واعتبر الائتلاف أن ما يحدث في الأنبار «ظلم وتعسف لا يعدو كونه تصعيدا انتخابياً رخيصاً لكسب الأصوات بعد أن أصاب رئاسة الحكومة اليأس الكامل بسبب فشلها في تقديم الأمن أو الخدمات أو القضاء على الفساد».

ودعا ائتلاف الوطنية عناصر القوات المسلحة إلى أن «لا يكونوا رأس الحربة في ضرب الناس»، كما دعا لتلبية دعوة المتظاهرين بتفتيش ساحات الاعتصام للتأكد من خلوها من السلاح.

ونصح الائتلاف جميع الوزراء بالانسحاب من الحكومة، «فالمسؤولية القانونية والأخلاقية والشرعية والتاريخية تقع على عاتقهم جميعاً وبلا استثناء». كما دعا مجلس النواب الى اتخاذ موقف جاد من انتهاك الحصانة التي كفلها الدستور لممثلي الشعب.

محتجون يحاصرون وزارات للمطالبة برحيل الحكومة الليبية

■ طرابلس / متابعات :

أغلق عشرات المحتجين الليبيين عددا من الوزارات والمؤسسات العامة في العاصمة طرابلس مطالبين بحجب الثقة عن رئيس الوزراء علي زيدان، وإخراج مختلف التشكيلات المسلحة من طرابلس، إضافة إلى رفضهم التمديد للمؤتمر الوطني العام (البرلمان).

وتواجه حكومة رئيس الوزراء علي زيدان اتهامات بالفشل في بسط سيطرتها على البلاد التي تعاني اضطرابات، حيث تنتشر الأسلحة منذ الإطاحة بالعقيد معمر القذافي.

وذكرت وكالة الأنباء الليبية الرسمية أن ثمة احتجاجات عند بوابة مكتب زيدان ووزارات النفط والمالية والنقل والعدل، فضلا عن المحكمة العليا والبنك المركزي.

وقال شاهد عيان إن عشرات المحتجين العزل وضعوا حاجزا إسمنتيا أمام بوابة وزارة الخارجية بوسط طرابلس ورفعوا لافتات تتهم زيدان وحكومته بالفشل، وأضاف أنهم يمنعون العاملين من دخول المبنى. وذكر مسؤول كبير في الوزارة يقف خارج المبنى أن المحتجين لا يسمحون لهم بدخول المبنى.

وأقدم محتجون آخرون على غلق أبواب وزارة الزراعة بواسطة أقفال حديدية منعا لدخول الموظفين، وأمهلوا المؤتمر الوطني ثلاثة أيام كي يستجيب لمطالبهم، وهددوا بإغلاق جميع المرافق الحيوية في طرابلس إذا لم تلبَ مطالبهم.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن محاصرة الوزارات، ومن المقرر أن يعقد رئيس المؤتمر الوطني العام ورئيس الحكومة المؤقتة مؤتمرا صحفيا حول آخر المستجدات.

كما أغلق محتجون مبنى قناة «ليبيا الوطنية»، وهي إحدى القنوات الحكومية، وعلقوا على أبوابها شعارات مندة بالحكومة وسياساتها، مطالبين المؤتمر الوطني العام بسحب الثقة منها.

وقبل أيام أغلقت ميليشيا مسلحة بوابة البنك المركزي لساعات للمطالبة باستقالة زيدان أيضا.

والجمعة الماضية تظاهر مئات الليبيين احتجاجا على تمديد المؤتمر الوطني العام مهامه حتى نهاية العام المقبل، بعدما كان متوقعا أن تنتهي يوم 7 فبراير/شباط المقبل.

ورفع المحتجون لافتات تنادي برحيل أعضاء المؤتمر الوطني الذين انتخبوا في يوليو 2012 في إطار أول انتخابات حرة تشهدها ليبيا بعد ثورة 17 فبراير التي أطاحت بنظام العقيد الراحل معمر القذافي.

وينتقد بعض الليبيين عجز الحكومة عن تقديم خدمات عامة أفضل أو إنهاء الانقطاع المتكرر للكهرباء، فيما تحمّل الحكومة خصومها السياسيين في البرلمان تعطيل مدفوعات الميزانية اللازمة لتحديث البنية التحتية.

■ جانب من المحتجين في ليبيا أمام الوزارات

جنون السودان

› هاشم عبدالعزيز

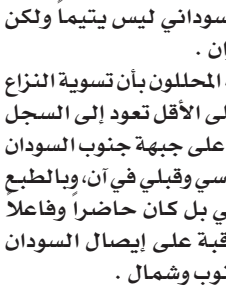

بينما آلية القتل العشوائية مندفعة، وطرفا الصراع في جنوب السودان يتبادلان الاتهامات وتتداعى الأوضاع في هذه الدولة الوليدة مبكراً، يذهب المراقبون إلى إبداء خشيتهم من دخول هذا البلد في دوامة الحرب الأهلية المفتوحة على الانهيار.

وحسب رأي مجموعة الأزمات الدولية فإنه «حتى وإن تم التوصل إلى وقف العنف وإلى حوار سياسي سيكون من الصعب بلسمة الجروح التي أعيد فتحها داخل الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان وإذا استمرت المعارك التي حصدت عند اندلاع شرارتها الأولى قرابة 500 قتيل وأضعافهم من الجرحى وأدت إلى تشريد ما يزيد على عشرة آلاف من السكان؛ فإن الهوة ستتسع وتغرق البلاد بأسرها في حرب جديدة».

استنتاج هكذا يقوم كما يبدو على سببين، الأول أن الآثار السياسية لهذه التطورات الدموية مازالت غير معروفة؛ فمن جهة تدعي السلطات في جوبا أن الأمر يعود إلى محاولة انقلاب خطط لها النائب السابق للرئيس رياك مشار، الخصم السياسي للرئيس سلفاكير، وهو ما أدى إلى سقوط مئات القتلى في العاصمة، وفي غضون ثلاثة أيام امتدت المعارك العنيفة إلى مناطق عديدة لم يكن ينقصها الاحتقان ومنها ولاية جونقلي التي تعج بالمجموعات المسلحة وتبقى عاصمتها بور في ذاكرة جنوب السودان رمزاً دامياً في المنافسة بين كير ومشار.

في مقابل هذا الاتهام قال مشار إن «محاولة الانقلاب التي نسبتها إليه السلطات ليست سوى ذريعة من الرئيس سلفاكير للتخلص من خصومه السياسيين»، وعلى أساس هذا التبادل يعيد ما جرى ويجري لغز جنوب سوداني ليس يتيماً ولكن حله إذا ما صار يأتي بعد فوات الأوان.

أما السبب الثاني الذي يذهب إليه المحللون بأن تسوية النزاع يمكن أن تكون بعيدة المنال حالياً على الأقل تعود إلى السجل الحافل من الصراع الذي لم يتوقف على جبهة جنوب السودان والذي جمع ما هو إيديولوجي وسياسي وقبلي في آن، وبالطبع لم يجر هذا بمعزل إقليمي ودولي بل كان حاضراً وفاعلاً وساعدت سلطات الخرطوم المتعاقبة على إيصال السودان إلى ما بات عليه من انقسام بين جنوب وشمال.

الواضح مما يجري الآن أن القيادات في الجنوب ركزت منذ إعلان ميلاد الدولة على سلطتها ولم تعط الاهتمام لمواجهة تحديات البناء والتغلب على موروث دمار الحرب في حياة وأحوال الناس ونفوسهم بما يتطلب ذلك من تحشيد وطني، وهذا يصير كافياً لوطأة مخاوف المحاذير من أن ما يجري الآن مفتوح على الانهيار بما يعني ذلك على السكان الذين عقدوا على ميلاد دولتهم أحلام الحياة الكريمة والسعيدة بعد حرمان مجرد الاستقرار.

يعيد الكثير من المحللين ما يجري الآن من صراع دموي في جنوب السودان إلى منافسة الزعامة بين الرئيس الحالي للبلاد وريك مشار الذي لم يستمر نائباً للرئيس في تماه مع المثل الشائع «لا يلتقي فحلان في قطيع»، وهم يشيرون إلى أن البداية تعود إلى سنوات الحرب الأهلية إذ في عام 1994 حاول مشار من دون أن ينجح إطاحة قيادة الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان الذي كان كير أحد أكبر كوادره.

وعلى إثر ذلك حدثت أخطر الانقسامات التي شهدتها الجبهة الشعبية لتحرير جنوب السودان التي انقسمت من حينها على قواعد قبلية وانشق فيها مشار لينضم بقواته إلى جيش الخرطوم وخاض معارك ضد الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان كان أقدمها تلك التي دارت في النوير وقتل فيها من الجنوبيين ما يفوق ضحايا حرب السنوات العجاف مع الخرطوم قبل أن يعود إلى صفوف هذا الجيش مطلع الألفية الثالثة.

ولكن هل يتوقف الأمر فيما يجري على صراع الزعامة؟ أو هو قاصر إلى كون جيش البلاد الوليدة قائماً على أساس قبلي؟.

لا شك أن هذه الأسباب غير هينة على الأوضاع في البلاد وهي ليست كوابح أمام انطلاق عملية البناء بل وهي مدعاة للكوارث أيضاً وما هو ماثل الآن من قتل مفتوح وترويع وتشريد هو الكارثة بعينها على أبناء هذا البلد الذين التقت عليهم نكبة اللاعبين والمتلاعبين.

المفارقة في هذا الشأن أن أبناء جنوب السودان على الأغلب يعيشون في حرمان من أبسط متطلبات الحياة اللائقة بإنسانيتهم، وهذا الوضع يتناقض تماماً مع أن جنوب السودان لم يكن ومنذ عقود غير قليلة في عزلة دولية وبثرواته التي كانت حافزاً لمنافسات دولية شديدة.

هنا يمكن القول إن لعبة اللاعبين في الداخل والمتلاعبين في الخارج تدور على جنوب السودان في جبهات السلطة وحقول النفط بحرمان أبنائه من سبل عيشهم وبكرم قتلهم المفتوح على حياتهم ومصيرهم في مشهد يعيد رسم بلدهم إلى جنون السودان بدلاً من جناته.

صراع قبلي يفتت دولة جنوب السودان

تناولت صحف بريطانية الأزمة التي تعصف بجنوب السودان، وتساءلت إحداها عن إمكانية وقف الصراع قبل نشوب حرب أهلية، وتحدثت أخرى عن تفتت دولة وليدة، ومحاولات قادة أفارقة للتوسط في محادثات لإنهاء الصراع هناك.

فقد استهلت صحيفة غارديان تعليقا كتبه الكاتب أليكس فاينز بالقول إن جنوب السودان -أحدث دولة في العالم- تتجه نحو حرب أهلية، وليس بإمكان العالم الغربي فعل الكثير لإنقاذها، مشيرة لما لذلك من آثار إقليمية ودولية خطيرة.

ويرى الكاتب أن الأزمة الحالية في جنوب السودان ليست بسبب الافتقار إلى الدعم الدولي، لكن الصراع يتمركز حول قيادة سياسية ضعيفة داخل بلد ما زال بحاجة إلى ممارسة واسعة النطاق في بناء الدولة.

وأضافت الصحيفة أن العنف والاقتتال والتشريد الذي اندلع مؤخرا ليس انقلابا متعمدا ولكنه نتيجة لتدهور العلاقات بين الرئيس سلفاكير ميارديت ونائبه السابق رياك مشار.

وأضافت الصحيفة أن هناك صراع سلطة نخبوية داخل القيادة الصغيرة يمكن أن يجر البلاد إلى حرب أهلية تتطور بسرعة إلى أبعاد عرقية، ومع ذلك يمكن احتواء الأزمة وتشجيع القيادة السياسية على التراجع عن حافة الهاوية وإعادة التركيز على بناء دولة قابلة للحياة تعود بالفائدة على كل مواطنيها.

من جانبها تساءلت صحيفة ذي إندبندنت في بداية تعليقها عما إذا كان الغرب يساعد في تشكيل بلد أو في مجرد تكوين «عملاء أشرار» لجيش من الخبراء والمستشارين الغربيين.

وأشارت الصحيفة إلى أن جنوب السودان لم يكن موجودا كدولة من قبل بل كان تجمعا من القبائل وصعوبة أفريقيا في تشكيل دول فاعلة غالبا ما تصطدم بالقوى الاستعمارية والحدود الاعتباطية التي أنشأتها، ومع ذلك فإن هذه الحدود غالبا ما تضفي وظيفة شرعية ما زال جنوب السودان يفتقر إليها حتى الآن.

وأضافت الصحيفة أن جنوب السودان خرج إلى حيز الوجود من «المساعدة المسرفة» التي قدمت له من العالم الخارجي، وأنه ما يزال «دولة هشة» وأن حكومته الديمقراطية نظريا ما هي إلا اندماج فضفاض لما وصفتهم بأمراء حرب بينهم عداوات متبادلة تربطهم معا الأموال الوفيرة التي يقدمها العالم الغربي، وهذا المال غالبا ما تكون له نتائج عكسية مأساوية ولا يساعد في تشكيل دولة راسخة.

أما افتتاحية صحيفة تايمز فقد كتبت أن انحدار جنوب السودان في صراع قبلي هو كارثة لدولة ضعيفة.

وقالت الصحيفة إن أحد الدروس الباقية من السنوات القليلة الماضية هو أن إقامة الديمقراطية مشروع صعب للغاية ومليء بالتحديات.

وأضافت تايمز أن هذا الدرس الذي تم تعلمه لا ينحسر فقط في تلك الدول التي تدخل فيها الغرب عسكريا لتجد نفسها تعيش في ديمقراطية مراوغة، وهذا هو الدرس المؤسف من الربيع العربي الذي تفجرت آماله الأولية إلى صراع دموي، و«نفس الشيء يمكن أن يقال للأسف عن أحدث دول العالم جنوب السودان»، كما تقول الصحيفة.

أما صحيفة ديلي تلغراف فقد أشارت في تقرير لها إلى أن قادة أفارقة عقدوا محادثات طارئة بناءة مع الرئيس سلفاكير في وقت تكثفت فيه الجهود الدولية لتفادي حرب أهلية في جنوب السودان.

يشار إلى أن مجلس الأمن الدولي يتجه نحو تعزيز القوة الأممية في جنوب السودان،وأن المبعوث الأميركي إلى جنوب السودان دونالد بوث أعلن لصحفيين في الخارجية الأميركية عبر الهاتف أن سلفاكير أخذ أمامه «تعهدا مفاده أنه مستعد لبدء مباحثات -بلا شروط مسبقة- مع رياك مشار لإنهاء هذه الأزمة».

وتبحث قمة طارئة لمجموعة دول الإيغاد بحضور رؤساء الدول في العاصمة الكينية نيروبي الأزمة في دولة جنوب السودان، وتأتي هذه القمة وسط مساع من قبل الرئيس الكيني أوهورو كينياتا ورئيس الوزراء الإثيوبي هايلي مريم ديسيلين في جوبا لإيجاد حل، كما تنوي الصين من جانبها إيفاد مبعوث إلى جوبا.

تدهور أوضاع الفلسطينيين ينذر بانتفاضة جديدة

تناولت بعض الصحف الأميركية الأوضاع البائسة التي يعيشها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحذرت إحداها من انتفاضة فلسطينية جديدة، وأشارت أخرى إلى تزايد التوتر في الأراضي الفلسطينية في ظل التطرف الإسرائيلي واستمرار الاحتلال في سياساته الاستيطانية.

فقد حذرت نيويورك تايمز -في مقال لأستاذ العلوم السياسية والوزير الفلسطيني السابق علي الجرباوي- من احتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة في الأشهر القادمة، وذلك في ظل الأوضاع البائسة والمعاناة التي يعيشها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأوضحت الصحيفة أن من بين العوامل التي تنذر بانتفاضة جديدة هو ما يتمثل في فقدان الفلسطينيين لأي بارقة أمل في انتهاء الاحتلال وفي تحقيق حريتهم واستقلالهم، وهو الأمل الذي سبق أن قادهم لقبول التفاوض مع إسرائيل ولتأييدهم حل الدولتين.

وأضافت أن هناك عوامل أخرى تنذر بالانتفاضة وأبرزها تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين بكل أنحاء الأراضي المحتلة، ومحاولات تل أبيب لتهويد القدس وتزايد الاستيطان بالمدينة وأنحاء أخرى من الضفة في مقابل تدمير منازل الفلسطينيين وتحويلهم إلى مقيمين بشكل مؤقت.

وقالت نيويورك تايمز إن الحال المزرية للشؤون الاقتصادية والمالية للفلسطينيين، وتحول قطاع غزة المحاصر إلى سجن كبير يفتقر لأساسيات العيش، والتغيير والهياج الذي يرونه لدى الشعوب في المنطقة من حولهم، كلها عوامل تنذر بانفجار الفلسطينيين البائسين بانتفاضة جديدة متوقعة.

يذكر أن قرابة 25 مستوطنا بقيادة رئيس صندوق «إرث الهيكل» يهودا غليك، اقتحموا باحات المسجد الأقصى أواخر الشهر الماضي من جهة باب المغاربة، وطافوا بأرجائه في حماية عدد كبير من أفراد الشرطة الإسرائيلية، وأن طلاب مصاطب العلم الموجودين بالمسجد واجهوا الاقتحام بالتكبير والتهليل.

ويضم صندوق «إرث الهيكل» مجموعة من المتطرفين الإسرائيليين الذين ينظمون أنشطة تهدف إلى بناء ما يسمونه «هيكل سليمان» موضع الأقصى المبارك.

من جانبها، أشارت كريستيان ساينس مونيتور إلى أن جماعة مستوطنين إسرائيليين سرية برزت خلال الأشهر الماضية وتطلق على نفسها «برايس تاغ» أو «بطاقة الثمن» وأنها تقوم بشن هجمات على أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية بالأراضي الفلسطينية المحتلة على حد سواء.

وأوضحت الصحيفة أن تلك الجماعة المتطرفة تقوم بحرق المساجد والكنائس وبث الرعب ومحاولة استفزاز الفلسطينيين بكل مرة تحاول فيها حكومة إسرائيل كبح جماح سياساتها الاستيطانية بالضفة.

وأضافت أن المتطرفين اليهود يقومون أيضا بتدنيس المساجد والكنائس وتقطيع الأشجار العائدة للفلسطينيين، وأن تزايد التوتر وركود المفاوضات واستمرار التوسع بالاستيطان، كلها عوامل تنذر بتفجر المواجهات في جميع أنحاء البلاد.

وفي موضوع ذي صلة، نقلت مجلة تايم عن مسؤول إسرائيلي قوله إن حكومته تعتزم الإعلان عن مشروعات إسكان جديدة بالمستوطنات اليهودية الأسبوع المقبل، الأمر الذي يهدد المفاوضات مع الجانب الفلسطيني والتي استؤنفت قبل أشهر بوساطة أميركية.

يُشار إلى أن الفلسطينيين حذروا -في أكثر من مناسبة- من أن أي توسع استيطاني جديد قد يقضي على المفاوضات التي استؤنفت في يوليو الماضي بعد جولات دبلوماسية مكوكية مكثفة قام بها وزير الخارجية الأميركي جون كيري.